

السياسي يُصر على تجاهل البرلمان حتى بعد انتخابه



يُصمم الرئيس المصري الحالي عبدالفتاح السيسي استخدام سلطة التشريع حتى يُعيد إتمام انتخابات البرلمان المنوط بالعملية التشريعية في البلاد، والذي سينعقد بعد خمسة أيام على إثر دعوته كرئيس للجمهورية.

5 قوانين جديدة انضمت إلى سيل التشريعات التي تخرج من رأس المؤسسة التنفيذية في البلاد، في صورة أطلق عليها بعض الصحفيين "السياسي مشرعًا حتى الرمق الأخير"، وكأنه لا يريد أن يترك هذه السلطة مطلقًا لولا وجود مؤسسة تشريعية اسمها "مجلس النواب"، بالرغم من ترديد أحاديث في الأوساط السياسية المصرية تؤكد على تشكيل هذا البرلمان على رغبة الرئيس ليكون داعمًا تشريعيًا له في السلطة.

افتقدت التشريعات الأخيرة التي أطلقها السيسي إلى أي طبيعة عاجلة أو ملحة، ليصل عدد القوانين التي أصدرها السيسي بعد انتهاء الانتخابات التشريعية إلى 12 قانونًا تتخطى سلطة البرلمان، مع العلم أن تأخير انعقاد البرلمان لهذه الدرجة كان بسبب رئاسي بحت، حين تأجلت الانتخابات أكثر من مرة، وحتى بعد الانتخابات آخر السيسي انعقاد البرلمان طيلة خمسة أسابيع أخرى بدعوى اختيار النواب المعينين.

تطبيق حوافز المهن الطبية على الأطباء والعاملين في المستشفيات الجامعية، وقوانين التأمينات والمعاشات، مثل تعديل ضوابط منح الراتب لأفراد القوات المسلحة وأسرههم ووارثيهم، وقوانين منح الجهات العامة ممثلة في الوزارات والهيئات الحكومية والشركات العامة التي تدير المرافق بإنشاء شركات مساهمة أو الدخول في شركات مساهمة قائمة.

كانت هذه القوانين أبرز ما هم السيسي بإصداره كتشريعات عاجلة دون أي مناقشات، وحذر بعض القانونيين من شبهة عدم الدستورية في العديد من القوانين هذه التي تخرج من أروقة الرئاسة المصرية بطريقة عاجلة تُثير الاستغراب.

ليظهر السيسي ومعاونوه بمظهر عدم الاكتفاء من ممارسة سلطة التشريع لأكثر من عامين دون رقابة بشكل منفرد، في مخالفة صريحة لكافة أشكال الأعراف والتقاليد الدستورية التي تنص على وقف أعمال

التشريع من جانب السلطة التنفيذية خلال فترة انتخاب البرلمان، وهو ما تخطاه السياسي ليشرع بعد انتهاء الانتخابات دون الانتظار لساعات ينعقد بعدها البرلمان ليناقد هذه القوانين.

يُصبح إجمالي ما شرعه السياسي منفردًا أكثر من 350 قانونًا في عام ونصف، ولا يزال يستخدم هذه السلطة حتى اللحظة متجاهلاً البرلمان الذي قام بدعوته للانعقاد في العاشر من يناير القادم.

يرى البعض أن السياسي لا يريد عرقلة لهذه القوانين في البرلمان أو مجرد إخضاعها للمناقشة، علمًا بأن البرلمان الحالي داعم لمؤسسة الرئاسة بقوة بل ويتنافس الجميع على رضا السياسي، على عكس ما توقع البعض من تشكيل كتلة معارضة للسياسي في البرلمان؛ حيث أفرزت الانتخابات قوائم مشكلة من شخصيات عامة جُلها مؤيد بشراسة لسياسات النظام مع بعض الاختلافات غير المهمة في التفاصيل، وهو ما أطلق عليه البعض خلافات على كيفية "الولاء" للنظام، لكن جميعهم متفوقين على الولاء المطلق للنظام ورئيسه، ومن غير المتوقع أن تواجه تشريعات السياسي بالرفض في البرلمان أثناء مراجعتها.

وتشكل ما يُعرف بقائمة دعم مصر في البرلمان النواة الرئيسية لمؤيدي السياسي في البرلمان، هذا البرلمان الذي صنع في أروقة المخابرات العامة والحربية بحسب ما روى مسؤول الشباب السابق في حملة السياسي، حازم عبدالعظيم، في شهادة له على أحد الاجتماعات الأولى لتشكيل هذه القوائم الانتخابية في بدايتها.

إلا أن السياسي فضل أن تخرج أكبر كمية من القوانين من تحت يده لا من تحت يد أنصاره في البرلمان الذين لن يجرؤ بعضهم على معارضة كل ما سلف من قوانين رغم حقهم الأصيل في ذلك، حيث أصدر السياسي، خلال شهر ديسمبر من العام الماضي 79 قرارًا بقانون، بنسبة 26.3% من مجموع القرارات التي أصدرها منذ توليه الرئاسة حتى الآن، وهو ما لا يكفي فترة عام كامل من المناقشة في البرلمان بحسب خبراء، كما لا يستطيع البرلمان بكل ما لديه من سلطة تشريع أن يُصدر هذا العدد من القوانين خلال فصل تشريعي كامل في البرلمان، بما أحصته بعض التقارير الصحفية بإصدار السياسي تشريعات بمعدل تشريع كل 5 أيام تقريبًا، ويُعتبر عدد التشريعات التي أصدرها السياسي نصف ما أصدره الرئيس المعين من السياسي عدلي منصور.

جدير بالذكر أن الرئيس السابق محمد مرسي الذي كان يمتلك سلطة التشريع هو الآخر بعد حل برلمان 2012 كان قد أصدر في عام حكمه 47 تشريعًا فقط، لكن اعتبر مجلس الشورى في ذلك الوقت السلطة التشريعية الحقيقية منذ ديسمبر 2012 وحتى عزله على يد الجيش في الثالث من يوليو.